

Distr.: General
17 December 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية
الدورة السابعة والأربعون
٨-١١ آذار/مارس ٢٠١٦
البند ٣ (ل) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات الحوكمة

تقرير فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥/٢١٦ والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير كابو فيردي عن الأنشطة الجارية والمقررة لفريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة. ويعرض الفريق في تقريره نتائج الاجتماع الذي عقده في برايا من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بما في ذلك خريطة طريق للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ والإجراءات ذات الأولوية الرامية إلى إعداد كتيب عن إحصاءات الحوكمة لفائدة المكاتب الإحصائية الوطنية يتناول الإطار المفاهيمي لإحصاءات الحوكمة ومنهجية قياسها ونشرها.

واللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن المجالات ذات الأولوية التي حددها فريق برايا في تقريره. ويلتمس الفريق أيضاً تأييد اللجنة لخريطة الطريق التي وضعها للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ من أجل إعداد كتيب إحصاءات الحوكمة لفائدة المكاتب الإحصائية الوطنية.

* E/CN.3/2016/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

120116 040116 15-22426 (A)



تقرير فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة

أولا - عرض فريق برايا وتنظيمه

١ - قُدم التقرير المتعلق بإحصاءات الحوكمة والسلام والأمن (E/CN.3/2015/17) إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين. وقد تضمن التقرير، الذي أعدّه المكتب الإحصائي الوطني في كابو فيردي، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اقتراحا بإنشاء فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة بهدف تشجيع البلدان على إنتاج إحصاءات الحوكمة باستخدام منهجيات سليمة وموثقة وتناول الإطار المفاهيمي والمنهجية والأدوات اللازمة لإنتاج تلك الإحصاءات. وسيعدّ فريق برايا كتيبا عن إحصاءات الحوكمة لفائدة المكاتب الإحصائية الوطنية. وقد بيّن التأييد الذي حظي به التقرير والدعم القوي من بلدان تمثل جميع القارات والمنظمات الدولية حدودى إحصاءات الحوكمة وأهميتها.

٢ - وأسفر الاجتماع الأول لفريق برايا، المعقود في برايا من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، عن إنشاء لجنة توجيهية ضمت ممثلين عن مصرف التنمية الأفريقي، والمعهد الوطني للإحصاء في كابو فيردي، والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة باريس ٢١)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة "من أجل عالم أكثر أمانا". وستنفذ اللجنة التوجيهية استراتيجية للاتصال والدعوة من أجل تشجيع البلدان على مشاطرة فريق برايا خبراتها في مجال إحصاءات الحوكمة وعلى إنتاج هذه الإحصاءات؛ ودعم الأنشطة التي يضطلع بها أعضاء الفريق؛ وضمان أن تؤخذ المنظورات المختلفة في الحسبان وأن يظل التركيز منصباً على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ والمساعدة على تحديد مصادر التمويل من أجل كفالة مشاركة أعضاء فريق برايا من أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر بحالات النزاع والبلدان التي خرجت من نزاعات^(١).

٣ - وحضر الاجتماع الأول لفريق برايا خبراء وممثلون عن المكاتب الإحصائية الوطنية، من بلدان منها البرازيل، وبيرو، وتونس، وتيمور الشرقية، وجنوب أفريقيا، وغينيا بيساو، وفرنسا، والفلبين، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومالي، ومصر، والمكسيك، وموزامبيق، والنيجر، وهنغاريا، ودولة فلسطين. وشاركت كذلك عدة منظمات حكومية

(١) المشاركة في أفرقة المدن غير ممولة، ولكن فريق برايا لن يستطيع العمل بطريقة شاملة ولا وضع منهجية شاملة إذا لم يتمكن من المشاركة سوى أعضاء من مؤسسات تمتلك القدرة على التمويل.

دولية ومنظمات من المجتمع المدني وتحديدًا مصرف التنمية الأفريقي، ومركز دراسات التنمية والمؤسسات والعولمة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة الدول السبع الهشة الموسعة؛ ومفوضية حقوق الإنسان، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة باريس ٢١)، ومنظمة "من أجل عالم أكثر أماناً"، والشبكة المعنية بالشفافية والمساءلة والمشاركة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وجامعة ويتواترزراند. ولم تتمكن عدة كيانات من الحضور، ولكنها أعربت عن رغبتها في المشاركة في الاجتماعات اللاحقة^(٢).

٤ - وشملت التوصيات المقدمة في الاجتماع الأول لفريق برايا ما يلي:

(أ) بالنظر إلى هدي الاتساق والعالمية في قياس الحوكمة، يرى فريق برايا ضرورة زيادة مشاركة الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك الجهات المعنية من البلدان المتقدمة النمو، وهي ممثلة تمثيلاً ناقصاً بالمقارنة مع البلدان النامية^(٣)؛

(ب) يوصى فريق برايا بتعزيز دمج إحصاءات الحوكمة في النظم الإحصائية الرسمية من أجل كفاءة انتظام إصدار الإحصاءات؛

(ج) على الرغم من أن نطاق مساعي فريق برايا أوسع من نطاق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"، فإن الفريق يقرّ بضرورة المساهمة في المناقشة المتعلقة بمؤشرات ذلك الهدف، بالتشاور مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويجب تحقيق ذلك من خلال البلدان الأعضاء في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات وفريق برايا؛

(٢) تشمل هذه المؤسسات المكاتب الإحصائية الوطنية في بنما، وتركيا، وغانا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني التالية: الاتحاد الأفريقي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والمنتدى العالمي لتنمية وسائط الإعلام، ومنظمة الشفافية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(٣) اتفق أعضاء فريق برايا في الاجتماع الأول للفريق على أهمية تعزيز وجود البلدان المتقدمة النمو فيه. وستفادى الفريق، كلما أمكن، جدول اجتماعات يصادف انعقاد اجتماعات إقليمية ودولية أخرى بشأن مواضيع ذات صلة.

(د) يوصي فريق برايا بالتركيز على الدعوة إلى قياس الحوكمة والاستفادة من الزخم الدولي الذي أوجدته أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) يوصي فريق برايا بتسليط الضوء عليه من خلال التعاون مع مبادرات الشراكة العالمية الأخرى، مثل شراكة الحكومات المفتوحة والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة.

٥ - وسيعمل أعضاء فريق برايا في أفرقة فرعية على أساس المخطط الموضوع لكل نشاط من الأنشطة المنصوص عليها في إطار اختصاصات الفريق (انظر E/CN.3/2015/17). وستيسّر اللجنة التوجيهية عمل الأفرقة العاملة. وتتضمّن خريطة الطريق المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ لإعداد كتيّب عن إحصاءات الحوكمة لفائدة المكاتب الإحصائية الوطنية الأنشطة الواردة أدناه.

- ثانياً - حصر ما هو متاح من الحالات التي عُمد فيها إلى وضع الإطار المفاهيمي للحوكمة وقياسها، في مختلف البلدان والقارات ومؤسسات البحوث ووكالات منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى باستخدام نُهج مختلفة، وإخضاع هذه الحالات للتقييم النقدي وتجميعها
- ٦ - قامت المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني بالفعل بعمل قيّم بالغ الأهمية. وثمة حاجة إلى تجميع أفضل الممارسات، وهذه عملية أساسية للشروع في العمل الذي يسعى الفريق إلى إنجازه. وعلى الرغم من قيام العديد من المؤسسات بجمع البيانات المتصلة بالحوكمة، لا يوجد اتفاق بين المؤسسات المعنية على المفهوم المستخدم وأبعاده. وبالتالي، ستركّز عملية الحصر على مفاهيم الحوكمة الموجودة التي تستخدمها مختلف المؤسسات، وكذلك على منهجية الدراسات الاستقصائية، وهيكل السجلات الإدارية، وإجراءات تحليل البيانات ونشرها.
- ٧ - وتهدف هذه العملية إلى اتخاذ المبادرات القائمة أساساً لعمل فريق برايا والاستفادة من أنشطة تسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة^(٤) وتزويد المستعملين بوثائق تحيل إلى أعمال متصلة بإحصاءات الحوكمة.

(٤) يذكر التقرير المعنون "عالم يُراعَى الناس فيه: تسخير الثورة في البيانات لصالح التنمية المستدامة" (٢٠١٤) أن أي آليات قانونية أو تنظيمية، أو شبكات أو شراكات، وُضعت لتسخير الثورة في البيانات لصالح

٨ - وفي عام ٢٠١٦، سيجري فريق برايا دراسة استقصائية لجميع منتجي إحصاءات الحوكمة المحددين. وستُجمع اللجنة التوجيهية النتائج وسيقوم أعضاء فريق برايا بتحليلها. وستُعرض الاستنتاجات على اللجنة الإحصائية.

ثالثاً - حصر الطلب على إحصاءات الحوكمة من جانب مختلف الجهات المستخدمة، من قبيل واضعي السياسات، والبرلمانيين، واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، واللجان الوطنية لمكافحة الفساد، وأجهزة الأمن الوطني، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات البحوث، والمواطنين، والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بالحوكمة

٩ - إن هدف الحوكمة في نهاية المطاف هو تقديم حلول لمشاكل الناس. ومن هذا المنطلق، تشكل الحوكمة مفهوماً عالمياً؛ ولذلك فإن الطلب على تحسين إحصاءات الحوكمة قد يرد من أي مكان. ولكن في الاجتماع الأول لفريق برايا، أقرّ الفريق بأن نهج الدول في الحوكمة يختلف باختلاف مراحل التنمية التي تمرّ بها تلك البلدان (الدول الهشة أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو البلدان المتقدمة النمو أو المستقرة)، وبالتالي سيرد الطلب على إحصاءات الحوكمة من فئات معنية مختلفة، في سياقات مختلفة، وفي ما يتعلق بسياسات وطنية مختلفة.

١٠ - ويزداد الطلب على إحصاءات الحوكمة. فالمستخدمون الأساسيون وهم الحكومات، والبلديات، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، وكيانات القطاع الخاص، والأوساط العلمية، ووسائل الإعلام، والمجموعات الشبابية، والمنظمات الإقليمية، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الدولية، يطلبون إحصاءات بشأن مختلف جوانب الحوكمة. وقد وافق أعضاء الفريق على أن يشمل نطاق عمله، على سبيل المثال لا الحصر، العنف والتصورات عن المجتمعات السلمية^(٥)، ونوعية الديمقراطية، والفساد، والقدرات المؤسسية، وحماية الطفل، والعدل، ومشاركة المرأة وتمكينها، والتدفقات المالية غير المشروعة، وحقوق الإنسان.

التنمية المستدامة، ينبغي أن تكون حماية حقوق الإنسان جزءاً رئيسياً في أنشطتها، بحيث تحدد المسؤولين عن أعمال تلك الحقوق، كما ينبغي أن تدعم حماية حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها.

(٥) يقع قياس الجريمة والعنف ضمن نطاق خريطة الطريق وذلك من أجل تحسين نوعية إحصاءات الجريمة وتوافرها على الصعيدين الوطني والدولي. ولذلك، ينبغي لفريق برايا أن يتبع ما أتفق عليه في خريطة الطريق بشأن إحصاءات الجريمة والتقدم المحرز في تنفيذه.

١١ - وستُجرى في عام ٢٠١٦ أول عملية لحصر الطلب على إحصاءات الحوكمة، ومن المقرر إجراء العملية الثانية في عام ٢٠١٩ بهدف موازنة الكتيّب مع تزايد الطلب والتأكد من أن المنهجية التي ستوضع ستأخذ الشواغل والمخاوف الجديدة في الحسبان.

رابعاً - التشاور مع الخبراء بشأن مختلف الأبعاد المكونة لإحصاءات الحوكمة والتشاور بين المستخدمين والوزارات أو غيرها من الكيانات المسؤولة عن خطة الحوكمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي

١٢ - إن المهمة الأطول أجلا هي إصدار كتيّب عن إحصاءات الحوكمة والوثائق الداعمة له. ويتوخّى فريق برايا اتباع مسار عمل يمتد على خمس مراحل، هي: (أ) المرحلة ١، حصر ما هو متاح من الحالات التي عُمد فيها إلى وضع الإطار المفاهيمي للحوكمة وقياسها، في مختلف البلدان، والقارات، ومؤسسات البحوث، ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الأخرى، باستخدام نُهج مختلفة، وإخضاع هذه الحالات للتقييم النقدي وتجميعها (٢٠١٦)؛ و (ب) المرحلة ٢، حصر الطلب على إحصاءات الحوكمة من جانب مختلف الجهات المستخدمة، من قبيل واضعي السياسات، والبرلمانيين، واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، واللجان الوطنية لمكافحة الفساد، وأجهزة الأمن الوطني، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات البحوث، والمواطنين، والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بالحوكمة (٢٠١٦)؛ و (ج) المرحلة ٣، إعداد المشروع الأول للكتيّب (٢٠١٧)؛ و (د) المرحلة ٤، إجراء المشاورات بشأن مشروع الكتيّب (٢٠١٨)؛ و (هـ) المرحلة ٥، تنقيح المشروع في ضوء المشاورات التي أُجريت (٢٠١٨)^(٦).

١٣ - وخلال المراحل ١ و ٢ و ٣ و ٤، سيكون من الضروري تقديم اقتراحات بشأن مضمون المشروع الأول للكتيّب يسترشد فيها بنتائج عمليات الحصر والمشاورات التي أجراها كل فريق من الأفرقة العاملة.

١٤ - وسيركّز الكتيّب على ما يلي:

(أ) التنسيق المؤسسي

(ب) المفاهيم والأبعاد والتعاريف الإجرائية؛

(ج) المنهجيات الإحصائية؛

(٦) سيُعدّ التقرير النهائي لفريق برايا والكتيّب المتعلق بإحصاءات الحوكمة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وسيعرض على اللجنة الإحصائية في آذار/مارس ٢٠٢٠.

- (د) تصميم الاستبيانات؛
 (هـ) هيكل السجلات الإدارية والإجراءات المتعلقة بها؛
 (و) خطة التحليل؛
 (ز) النشر.

١٥ - وستُجرى المشاورات في بلدان مختارة وستجتمع بين مختلف أصحاب المصلحة (الإحصائيين وواضعو السياسات والخبراء في مجال حقوق الإنسان وممثلون عن المجتمع المدني)، لمناقشة المفاهيم والمنهجيات الإحصائية واستخدامها في السياسات العامة.

١٦ - وفي المرحلة ٥، سيجري تنقيح مشروع الكتيب في ضوء المشاورات التي جرت خلال المرحلة ٤. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ سوف يناقش فريق برابا الوثيقة المنقّحة، ثم يقدمها إلى اللجان الإحصائية الإقليمية (أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛ وآسيا والمحيط الهادئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ وأوروبا/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أيار/مايو ٢٠١٩؛ وأمريكا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩). وإلى جانب المشاورات الإقليمية، ستُفتح مشاورة عبر الإنترنت لتشارك فيها المكاتب الإحصائية الوطنية في الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وحتى أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٩.

١٧ - وسيعرض الكتيب على شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ويقدم إلى اللجنة الإحصائية في آذار/مارس ٢٠٢٠.

خامسا - وضع وثائق تقنية، تشمل مبادئ توجيهية منهجية وعملية من أجل تحسين جمع وتصنيف إحصاءات الحوكمة على جميع المستويات، بما يكفل تغطية مسائل التحديد المفاهيمي، ونوعية البيانات، وقابلية المقارنة، والمنهجية، والمصادر الممكنة، وآليات تصنيف البيانات ونشرها

١٨ - سيجري من أجل وضع الكتيب إعداد العديد من الوثائق التقنية استنادا إلى نتائج الأنشطة الواردة أعلاه. وستركّز هذه الوثائق على ما يلي:

(أ) التوجيهات المتعلقة بالمضمون (المفاهيم والتعاريف والبيانات الوصفية والاستبيانات، وما إلى ذلك) وعملية التفعيل (التخطيط والميزانية والجهات الفاعلة التي سيجري إشراكها)؛

- (ب) العناصر الرئيسية للمنتج النهائي (على سبيل المثال، التوجيه والكتيب والأدلة الإجرائية)؛
- (ج) المعايير الدولية القائمة المتصلة بالحوكمة وحقوق الإنسان والفساد والسلام والأمن؛
- (د) الإطار المفاهيمي: الأبعاد الرئيسية لموضوع القياس؛
- (هـ) الإطار المنهجي: مصادر البيانات (البيانات الإدارية، والبيانات المستقاة من الدراسات الاستقصائية، والبيانات الضخمة، والبيانات المستعان في جمعها بمصادر خارجية من الجمهور)، ونوعيتها والضمانات اللازمة لجمعها (من قبيل الحفاظ على سرية البيانات تمثيلاً مع الأطر القانونية القائمة)؛
- (و) قائمة أساسية من المؤشرات مشفوعة ببياناتها الوصفية، والمرونة في وضع مؤشرات محددة السياق؛
- (ز) التوجيه المتعلق بالتنفيذ على الصعيد القطري (التخطيط، والتنسيق المؤسسي والترتيبات المؤسسية، وجمع البيانات، وتجميع النتائج ونشرها وتحليلها، وخطط الجدولة، والوصول إلى البيانات الجزئية/البيانات المفتوحة، وبناء القدرات، وأدوات تكنولوجيا المعلومات)؛
- (ح) وضع التوجيه المتعلق بمسألة تصنيف البيانات الشاملة لعدة مجالات (المجال القانوني والمنهجي والعملي)؛
- (ط) نظام جمع البيانات الشامل (التوجيه المتعلق بالشراكة الجديدة مع سائر الوكالات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وما إلى ذلك)؛
- (ي) الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة والمعرضة للتمييز (النساء، والمشردون، والمهاجرون، والأقليات، وما إلى ذلك)؛
- (ك) تصنيف البيانات؛
- (ل) الممارسات الجيدة في مجال تجميع إحصاءات الحوكمة.

سادسا - الدعم المقدم من فريق برايا فيما يتعلق بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

١٩ - اعتمدت الجمعية العامة أهداف التنمية المستدامة وغاياتها في دورتها السبعين (انظر القرار ١/٧٠). أما إطار المؤشرات، الذي سيقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين، فيتولّى وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن المقترح، مؤشرات متعلّقة بالحوكمة، يحتاج بعضها إلى مزيد من المناقشة، على الرغم من أن العديد منها يستند إلى منهجيات سليمة (ومثال على ذلك عدد الوفيات المرتبطة بالنزاع لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص). ومجموعة المؤشرات هذه ستكون على رأس قائمة أولويات فريق برايا في المناقشات المنهجية والتقنية. أما الأولوية الثانية فهي وضع مؤشرات تكميلية يمكن استخدامها على الصعيدين الإقليمي والوطني. ومن شأن هذه المؤشرات أن تساعد البلدان على تحديد الثغرات وتوجيه السياسات^(٧). وستوضع وثيقة تقنية محددة تناول كل مؤشّر عالمي متّصل بالهدف ١٦ تمت الموافقة عليه.

٢٠ - وفريق برايا مستعدّ لتقديم المساعدة إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمؤشرات الحوكمة المتصلة بتلك الأهداف. وسينشئ الفريق فريقا عاملا من أجل الاستجابة للطلبات التي يقدمها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات للحصول على المعلومات أو التوجيه في مجال المنهجية أو في المجال التقني أو لمعالجة شواغل أخرى أو تلبية احتياجات أخرى في هذا الشأن. وسيعاد ترتيب الفريق العامل تبعا لطبيعة الطلبات التي يقدمها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والخبرات أعضائه.

٢١ - وسيستفيد فريق برايا من المبادرات القائمة^(٨) التي قادها أعضاء الفريق أو وضعوها.

٢٢ - وسيعتمد فريق برايا على الأفرقة القائمة التي تضم خبراء في الحوكمة وعاملين في مجال التنمية وخبراء إحصائيين ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وتضم هذه الأفرقة

(٧) سيستلزم وضع سياسات ترمي إلى معالجة تدني نسبة الأطفال الذين يسجّلون لدى ولادتهم لدى السلطة المدنية مؤشرات تكميلية من أجل فهم ما إذا كان سبب انخفاض هذه النسبة هو عدم توافر هياكل السلطة المدنية لتسجيل الأطفال أو جهل الأهل بسبل القيام بذلك أو عوامل أخرى. ويستدعي كل سبب تنفيذ نوع معين من السياسات العامة.

(٨) يضع أعضاء فريق برايا، أو هم بصدد وضع، منهجيات في مجالات محددة (على سبيل المثال، الإحصاءات المتعلقة بالجريمة التي يضعها المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛ ومؤشرات الثقة التي تضعها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤشرات التصوّر التي يضعها الاتحاد الأفريقي ومؤشرات أخرى).

الشبكة الافتراضية المعنية بمؤشرات التنمية المستدامة المتصلة بالهدف ١٦ (التي ينسق شؤونها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والشبكة المعنية بالشفافية والمساءلة والمشاركة (التي تمثلها منظمة "من أجل عالم أكثر أماناً").

سابعاً - النقاط المعروضة على اللجنة الإحصائية لتتخذ إجراءات بشأنها

٢٣ - قد ترغب اللجنة الإحصائية في أن توصي بتنفيذ خريطة الطريق المقترحة وأن تطلب تقديم تقرير مرحلي في دورتها التاسعة والأربعين أو قبل ذلك إذا اقتضى الأمر.